الأَوْلى أن يُجاءَ بالصفة المشبهة من (فعُل) على وزنين (فَعْل : ضَخْم) و (فَعيل : جَميل - وفعله - جَمُل) لكن مجيء الصفة المشبهة منه على (أَفْعَل: أَخْطَب) و (فَعَل : حَسَن) قليل.

وقد يغنى عن اسم الفاعل من (فَعَل) أوزان أخرى غيره، مثل (شَيْخ وأَشْيب) من (شاخ وشاب). ومن البين : أن النظم قصر عن الوفاء بكل ما تتطلبه صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة، وأنه لجأ إلى عبارات ملتوية غامضة للوصول إلى هدفه، وهذه طاقة النظم !!

قال ابن مالك فى حكم توكيد الأفعال بالنون :

٦٣٦ - يُؤكدان «افْعَلْ» و «يَفْعَلْ» آتيا
ذا طَلَبٍ أو شَرطاً «إمّا» تَاليَا

٦٣٧ - أو مُثْبَتاً فى قَسَمٍ مُستَقْبَلاً
وقَلَّ بعد «ما و لَم وبَعْدَ لاَ

٦٣٨ - وغيرِ «إمّا» من طَوَالِبِ الجِزَا

.....

يؤكد «نونا التّوكيد» الأمر - «افْعَلْ» والمضارع «يَفْعَل» إذا جاء بعد الطّلب أو جاء شرطاً بعد (إمّا = إن - ما : الزائدة) أو جاء جواب قسم مثبتاً مستقبلاً - ويقلُّ التوكيد بعد (ما : الزائدة بدون «إنْ» وبعد « لَم » وبعد «لا : النافية).

ومن البين فى النظم أنه اضطرّ إلى التعبير عن الأمر والمضارع بـ «افْعَلْ ويَفْعَل) كما أنه لم يفرّق بين التوكيد الواجب والجائز وهذه طاقة النظم!!.

قال ابن مالك فى باب توكيد الأفعال بالنون :

.....

وآخِرَ المؤكّدِ افْتَحْ كـ (ابْرُزَا)